

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

العلاقات الألمانية-الصينية: دوافع المصلحة الوطنية وإشكاليات سياسة الاتحاد الأوروبي الموحدة

نورة الشعيبي - سارة المطيري - فهد الشمالي

جامعة
الكويت

مجلس
النشر العلمي



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

المجلد ٥٢ - العدد ٢

٢٠٢٥



Sino-German Ties: National Interest Motives and Unified EU Policy Complexities

Nourah Shuaibi
Sarah Almutairi
Fahad Alshemali

Abstract

Objective: This study aimed to evaluate the impact of national interest on Sino-German ties by utilizing arguments from the realism and neoliberalism schools. The study attempted answering the following questions: What are the intersecting areas of interest between Germany and China? What are the challenges facing these ties? What role might the European Union play in either strengthening or limiting the Sino-German relationship? The study also presented some assumptions: Germany's national interest is the main driver in strengthening ties with China; human rights issues do not have a significant impact on Sino-German ties, as it is difficult to replace China's economic importance for Germany. **Methodology:** the historical approach, the analytical descriptive approach, and the statistical approach were implemented to answer the questions and test the hypotheses. **Results:** Germany's national interest is the main driver for the Sino-German ties, irrespective of unified EU policies; human rights violations have a limited impact on the Sino-German relationship; finally, Germany's trade dependence on China is high, where Beijing is considered an essential partner for trade relations to Germany and the EU as a whole.

Keywords: Germany, China, European Union, National Interest, Economic Dependency, Security Concerns.

العلاقات الألمانية-الصينية: دوافع المصلحة الوطنية وإشكاليات سياسة الاتحاد الأوروبي الموحدة

(*) نورة الشعبي

(**) سارة المطيري

(***) فهد الشمالي

ملخص

هدف الدراسة: البحث في العلاقات الألمانية-الصينية وتحليلها من منظور المدرسة الواقعية وانطلاقاً من دافع المصلحة الوطنية، والمدرسة الليبرالية الجديدة واقترب الاعتماد المتبادل. وتُجيب الدراسة عن التساؤلات الآتية: ما أهمُّ مناطق التقاطع المصلحية بين ألمانيا والصين؟ ما أهمُّ الإشكاليات التي تواجه العلاقات الألمانية-الصينية، وما طبيعتها؟ ما الدور الذي قد يؤديه الاتحاد الأوروبي في تعزيز العلاقات الألمانية-الصينية، أو الحدِّ منها؟ وتفترض الدراسة أنَّ المصلحة الوطنية الألمانية هي المحرك الأساسي في دفع عجلة العمل والتعاون مع الصين، وأنَّ قضايا حقوق الإنسان ذات تأثير محدود على العلاقات الألمانية-الصينية، وأنَّه من الصعب استبدال مكانة الصين اقتصادياً بالنسبة لألمانيا. **المنهجية:** المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها. **النتائج:** المصلحة الوطنية الألمانية هي من تقود وتُحرِّك العلاقات الألمانية-الصينية، حتى لو تعارضت مع سياسات الاتحاد الأوروبي الموحدة. وأنَّ قضايا حقوق الإنسان وملفاتها ذات تأثير محدود على العلاقات الألمانية-

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

Email: Nourah.shuaibi@ku.edu.kw

الاهتمامات البحثية: دراسات أمنية، الإرهاب، اقتصاد سياسي، دراسة الطاقة.

(**) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

Email: sarah.almutairi@ku.edu.kw

الاهتمامات البحثية: العلاقات الدولية، الدراسات الأمنية، دراسات التنمية، الاقتصاد السياسي.

(**) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

Email: fahad.alshemali@ku.edu.kw

الاهتمامات البحثية: دراسات إستراتيجية، دراسات أمنية، اقتصاد سياسي، أمن الطاقة.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

الصينية. وأن هناك درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي والتجاري بين ألمانيا والصين؛ إذ تُعدُّ بكين الشريك التجاري الأهمَّ لبرلين، بل للاتحاد الأوروبي كُله. **المصطلحات الأساسية:** ألمانيا، الصين، الاتحاد الأوروبي، المصلحة الوطنية، الاعتماد الاقتصادي، المخاوف الأمنية.

مقدمة

تُعدُّ كلُّ من ألمانيا والصين من القوى الدوليَّة الفاعلة والمؤثرة، سواء في محيطها الجغرافيَّ القريب، أو في المحيط العالميِّ، وتؤدي كلُّ من الدولتين أدواراً مهمَّة في عدد من المجالات والميادين، أهمُّها الميدان السياسيِّ، والاقتصاديِّ، والأمنيِّ. وكحال كلِّ الدول، تعمل كلُّ من ألمانيا والصين على اقتناص جميع الفرص التي تُعزِّز قدراتها وإمكاناتها في تحقيق مصالحها المختلفة. فمنذ أن أصبح الصعود الصيني ظاهرة واضحة، سعت الصين بكلِّ إمكاناتها وقدراتها المختلفة إلى تعزيز هذا الصعود وإرساء قواعده من خلال مدِّ شبكة علاقات مصليَّة مع أكبر عدد ممكن من الدول في الأقاليم المختلفة. كما سعت العديد من الدول، حتى تلك التي تختلف مع الصين في رؤيتها وطبيعتها نظامها السياسيِّ، وكيفيَّة تناولها لقضايا حقوق الإنسان- إلى تعزيز العلاقات وتوثيقها وخصوصاً الاقتصاديَّة مع الصين؛ وذلك لجني المكاسب والمنافع التي تصبُّ في مصلحتها الوطنيَّة، وألمانيا ليست باستثناء. ففي هذه الدراسة سنبحث في تاريخ العلاقات الألمانية-الصينيَّة وطبيعتها، وأهمِّ مناطق التقاطع بين مصالح الدولتين تحديداً في الجانب الاقتصاديِّ، مع تسليط الضوء على التحديات والملفات العالقة والشائكة بينهما، وعلى الدور الذي قد يؤديه الاتحاد الأوروبي إمَّا في تعزيز العلاقات أو الحد منها.

تنقسم الدراسة إلى ما يأتي: القسم الأول يتناول أسئلة الدراسة، فروض الدراسة، أهمية الدراسة، المنهجية، والإطار النظري والأدبيات السابقة. القسم الثاني يتناول المنظور الاقتصادي والتجاري بين ألمانيا والاتحاد الأوروبي من جانب وألمانيا والصين من جانب آخر. القسم الثالث يتناول التحليل الإحصائي. القسم الرابع يتناول المنظور السياسي والأمني على شكل مثلث أضلاعه كل من الصين، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي متضمِّناً القسم كذلك أهم التحديات التي تواجه العلاقات بين برلين وبكين. والقسم الخامس يتضمن النتائج والخاتمة.

القسم الأول

أسئلة الدراسة

- 1 - ما أهم مناطق التقاطع المصلحية بين ألمانيا والصين؟
- 2 - ما أهم التحديات التي تواجه العلاقات الألمانية-الصينية؟ وما طبيعتها؟
- 3 - ما الدور الذي قد يؤديه الاتحاد الأوروبي في تعزيز العلاقات الألمانية-الصينية، أو الحد منها؟ وكيف؟

فروض الدراسة

- 1 - المصلحة الوطنية الألمانية هي المحرك الأساسي في دفع عجلة العمل والتعاون مع الصين.
- 2 - قضايا حقوق الإنسان ذات تأثير محدود على العلاقات الألمانية-الصينية.
- 3 - من الصعب استبدال مكانة الصين اقتصادياً بالنسبة إلى ألمانيا.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على إحدى القضايا الحيوية المعاصرة في كل من حقل الدراسات الأوروبية، وحقل الدراسات الآسيوية ألا وهي واقع العلاقات بين قوتين، الأولى أوروبية وهي ألمانيا ذات الثقل والأهمية بأدوارها في المحيط الأوروبي، والثانية آسيوية وهي الصين الصاعدة والتي شكل صعودها مادة مهمة للبحث والتحليل ولا سيما فيما يتعلق بتداعيات هذا الصعود وتأثيراته، ليس في المحيط الآسيوي فقط، ولكن في النظام الدولي بأسره. وتسلط الدراسة الضوء على واقع العلاقات الألمانية-الصينية من عدة زوايا، وتحديدًا الزاوية الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، مع تحليل لدور المصلحة الوطنية الألمانية والدافع القطري في تعزيز العلاقات مع التين الصيني، في مقابل عملها وفقاً لمعايير العمل الجماعي تحت مظلة الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن أهميتها في إضافتها إلى القارئ العربي والمكتبة العربية التي تعاني ندرة في الدراسات التي تطرقت إلى العلاقات الأوروبية-الصينية بوجه عام، والعلاقات الألمانية-الصينية بوجه خاص.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة للإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي. يسمح الأول بتتبع نشأة العلاقات

الألمانية-الصينية وتطورها مع التركيز على الظروف والسياقات المحلية والدولية التي قادت إلى ذلك. أما المنهج الوصفي التحليلي؛ فيسمح بوصف شكل العلاقات وتحليل الزوايا المختلفة لهذه العلاقات وفحصها خاصةً الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني، سواء على المستوى الثنائي بين الجانبين أو على المستوى الجماعي ضمن الاتحاد الأوروبي. مع التركيز على معرفة أهم الفرص التي تستطيع من خلالها الدولتان تعزيز مكاسبهما، وأهم التحديات التي تواجه هذه العلاقات وقد تحد من تطورها. أما المنهج الإحصائي؛ فسيوضح درجة الاعتماد المتبادل بين الدولتين تحديداً في المجال الاقتصادي، مع تحليل لحجم التجارة الثنائية وأهم قطاعاتها الرئيسة. ومن الأدوات الإحصائية التي استخدمتها الدراسة أداة FORECAST في Excel مع تطبيق حسبة ومعادلة رياضية لمعرفة نسبة اعتماد ألمانيا على الصين اقتصادياً. واعتمدت الدراسة في جمعها للبيانات والمعلومات على عدد من المصادر الثانوية؛ كالكتب والدراسات البحثية والتقارير التحليلية، إضافة إلى ما تم تغطيته في عدد من الصحف حول موضوع الدراسة.

الإطار النظري

الواقعية والمصلحة الوطنية

تبحث العديد من النظريات في الشؤون الدولية، والظواهر السياسية، وسلوكيات الدول المختلفة بعضها تجاه بعض، مع محاولة معرفة دوافع هذه السلوكيات. فهناك النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية البنائية، وكل من هذه النظريات الثلاث الرئيسة بمقارباتها المختلفة تركّز على جملة من العوامل في دراستها وتحليلها لطبيعة العلاقات الدولية وشكلها. وتتخذ الدراسة من المدرسة الواقعية إطاراً نظرياً لها في تحليلها للعلاقات الألمانية-الصينية. تولي المدرسة الواقعية اهتماماً كبيراً لمفهوم (المصلحة الوطنية National Interest)؛ إذ يتفق أصحابها على أن جميع الدول دون استثناء تسعى إلى تحقيق مصالحها، وأن الدول هي الفاعل الرئيس والأهم في النظام الدولي، الذي يتسم بصفة العقلانية التي تقوده لتحقيق مصالحه المختلفة في جميع الأبعاد ليحقق في نهاية المطاف الهدف الجوهري وهو البقاء والاستمرار (Dougherty & Pfltzgraff, 2001, 64-63).

في المقابل، يختلف أصحاب النظرية الواقعية فيما بينهم حول أسباب سلوكيات الدول ودوافعها لتحقيق مصالحها. ويرى أصحاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية

وعلى رأسهم هانس مورغنثاو (Hans Morgenthau) أنَّ الدول كالأفراد؛ ومن ثم، من خلال السمات والطبيعة البشرية نستطيع تفسير سلوكيات الدول ودوافعها في تحقيقها لمصالحها، فكما يسعى الأفراد إلى تحقيق مصالحهم وامتلاك القوة، - حيث هذا السعي جزء أصيل من الطبيعة الإنسانية- تسعى الدول إلى الأمر ذاته (True, 2005, 223) (Donnelly, 2000, 47-48).

يوضح مورغنثاو أنَّ الدول تتحرَّك وفقاً لبوصلة مصالحها، بل إنَّ المصلحة القومية هي أساس العملية السياسية، و"جوهر السياسة" (Dougherty & Pflitzgraff, 2001, 76). ومن ثم، ما السياسة الخارجية للدول وأنشطتها وسلوكياتها على المستوى الخارجي، وعلاقاتها بعضها مع بعض إلاَّ علاقات قوَّة خاضعة للمصلحة الوطنية، وغاية هذه الشبكة من العلاقات والأنشطة والسلوكيات تحقيق مصالح الدول الوطنية في مختلف الأبعاد.

في حين يرى كينيث والتز (Kenneth Waltz) من الاتجاه الواقعي البنيوي أنَّ شكل النظام الدولي وبنائه هو من يحدّد سلوك الدول وطرق تحقيقها لمصالحها المختلفة. وفقاً لوالترز يتّسم النظام الدولي بالفوضويّة وغياب التراتبية؛ ومن ثم غياب السلطة المركزيّة، وفي ظلّ هذا البنيان تبحث الدول عن كل الوسائل والإمكانات لتحقيق مصالحها المختلفة وتأمين أمنها (Waltz, 1979) (Dougherty & Pflitzgraff, 2001, 64/72).

وتأتي الواقعيّة الكلاسيكيّة الجديدة لتحاول مدّ جسر بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تفسير سلوك السياسة الخارجية للدول وطرق تحقيقها لمصالحها، وتفسر المدرسة الواقعيّة الكلاسيكيّة هذا السلوك من خلال فحص وتحليل لمكونات البنية السياسيّة الداخليّة، على سبيل المثال تصوّرات القادة، ضغوطات الرأي العام وجماعات المصالح، إضافة إلى العوامل الخارجية المتعلقة بشكل النظام والنسق الدوليّ وطبيعة الضغوط المتعلقة به (وهبان، 2016، 39-40).

الليبرالية الجديدة واقترب الاعتماد الاقتصادي المتبادل

اقترب الاعتماد الاقتصادي المتبادل Economic Interdependence ينهض على الفكرة الآتية: الدول لا تستطيع الاستغناء عن حالة الاعتماد بعضها على بعض، وذلك لتحقيق أهدافها وحماية بقائها، كما يؤكد الاقترب أهمية المنظمات الدوليّة والإقليمية ودورها في النظام الدولي. يركز هذا الاقترب على حالة الاعتمادية المتبادلة في المجال الاقتصاديّ

والتجاري على وجه الخصوص. ومن أهم رواده جوزيف ناي وروبرت كوهين اللذان أكدا أن الاعتماد المتبادل اقتصادياً بين الدول قد يقود إلى تعاون أكثر في مجالات أخرى؛ كالمجال الأمني والمجال السياسي (Keohane & Nye, 2012). والجدير بالذكر أن كلا من ناي وكوهين قام بتطوير الاقترب من خلال جعل الاعتماد والتعاون متعدد المستويات؛ بحيث يتعدى التعاون الاقتصادي إلى التعاون الاجتماعي والسياسي والأمني وعرف هذا الاقترب باقترب Complex Interdependence الاعتماد المتبادل المركب أو المعقد (Keohane & Nye, 2012). ويُعد اقتراب الاعتماد المتبادل ركيزة أساسية في النظرية الليبرالية الجديدة Neo-Liberalism، التي من خلال عدستها تفسر رغبة الدول في التعاون بعضها مع بعض في ظل طبيعة النظام الدولي المتسم بالفوضوية (Rana, 2015).

ترى هذه الدراسة أن أفكار النظرية الواقعية، وتحديدًا المتعلقة بجوهرية دور الدول كفاعل أساسي عقلائي، وجوهرية دور المصلحة الوطنية وتأثيراتها على سلوك الدول وأنشطتها بعضها تجاه بعض -تُشكل عدسة تحليلية وإطاراً فكرياً يساعد على تحليل العلاقات الألمانية-الصينية وتفسيرها. كما ترى الدراسة أن اقتراب الاعتماد المتبادل يُساعد على تفسير شكل العلاقات الاقتصادية وطبيعتها ما بين الصين وألمانيا، وما بين الصين والاتحاد الأوروبي، مع توضيح تداعيات هذا الاعتماد على شكل العلاقات وطبيعتها بين برلين وبكين والاتحاد الأوروبي في المجالات الأخرى، تحديداً المجال والفضاء السياسي والأمني.

الأدبيات السابقة

مُثلت العلاقات الألمانية-الأوروبية-الصينية

في هذا القسم نسلط الضوء على عدد من الأدبيات التي تناولت العلاقات الألمانية الصينية بوجه خاص، أو من خلال زاوية علاقات الاتحاد الأوروبي مع الصين بوجه عام، مع عدد آخر من الدراسات التي ركزت على سياسة الاتحاد الأوروبي الموحدة تجاه عدد من القضايا.

ركّزت دراسة (Weske, 2007) على علاقات كلٍّ من ألمانيا وفرنسا مع الصين، وانطلقت هذه الدراسة من فكرة صعوبة افتراض أن الاتحاد الأوروبي هو بمثابة دولة واحدة بسياسة واحدة ورغبة موحدة. ومن ثم انصبّ تركيز الدراسة على كلٍّ من علاقات ألمانيا وفرنسا مع الصين لأهميتهما وثقلهما في تشكيل ورسم علاقات الاتحاد الأوروبي مع الصين بوجه عام.

انطلقت دراسة (Kundnani & Parello-Plesner, 2012) من دور العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والصين، وتحديدًا دور الصادرات الألمانية إلى الصين في تطوير "علاقة خاصة" بين الدولتين، في الوقت ذاته الذي يتخذ فيه الاتحاد الأوروبي مساراً إستراتيجياً يعكس مصالح الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الصين. وتُبين الدراسة وجهة النظر الصينية في ألمانيا كلاعب مهم ومهيمن في أوروبا. وتقف على نقطة جوهرية ألا وهي إحباط المسؤولين في ألمانيا من فشل محاولة تطوير إستراتيجية أوروبية مشتركة تجاه الصين، مع عدم قدرتهم على الانتظار مزيداً من الوقت للوصول إلى هذه الإستراتيجية. ألمانيا لا تريد أن تتخلى عن أوروبا، وفي المقابل برلين تريد من أوروبا أن تطوّر علاقات إستراتيجية مع الصين بما يخدم مصالح القارة قبل فوات الأوان. وعلى الاتحاد الأوروبي أن يسهم في ذلك من خلال تحديد دور دول أوروبا في تقديم المساعدة لألمانيا لتطوير العلاقات مع الصين.

أما دراسة (Schnellbach & Man, 2015): فنظرت في العلاقات الألمانية-الصينية من عدّة زوايا ولا سيّما منذ عام 1998 في ظلّ سياسة المستشار الألمانيّ شرودر "التغيير عبر التجارة". وقد وضّحت الدراسة أنّ المصالح الاقتصادية الألمانية هي العامل المهيمن على سياسة ألمانيا تجاه الصين عبر كلّ الحكومات الألمانية المختلفة. كما سلّطت الدراسة الضوء على مجالات التعاون بين الدولتين، التي خرجت من فضاء المجال الاقتصاديّ إلى المجال الأمنيّ والبيئيّ.

وبحثت دراسة (Baur & Flach, 2022) في العلاقات التجارية الألمانية-الصينية، لمعرفة مدى اعتماد الاقتصاد الألمانيّ على شبكة علاقاته مع الصين. وخلصت الدراسة إلى أنّ الصين تؤدي دوراً مهماً بالنسبة إلى اقتصاد ألمانيا، لكنها لا تهيمن على الاقتصاد الألمانيّ، بل تمثّل مورداً للسلع أو وجهة وسوقاً اقتصادياً. كما وضّحت الدراسة رغبة نسبة 50% من شركات التصنيع الألمانية في تقليل وارداتها من الصين والسبب تقليل الاعتماد وتنويع المصادر. ومن الزاوية ذاتها انطلقت دراسة (Pongratz et al., 2022) لتبحث في مدى اعتماد ألمانيا على الصين اقتصادياً، فوجدت الدراسة أنّ اعتماد ألمانيا على الصين أقلّ من اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية ذاتها. وأنّ المصالح الألمانية-الصينية هي مصالح متبادلة؛ إذ إن كلا الطرفين في حاجة إلى الآخر ويعتمد على الآخر.

وهناك عدد من الدراسات التي تناولت سياسة الاتحاد الأوروبي الموحدة فيما

يتعلق بعدد من القضايا؛ كدراسة (Matthews, 2018) التي ركزت على سياسة الاتحاد الأوروبي في قطاع الزراعة والمحاصيل، ودراسة (Huntoon, 1998) التي سلطت الضوء على سياسة الاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة، والتحديات التي تواجه تطبيقها، ودراسة (Smith, 2004) التي تناولت سياسة الاتحاد الموحدة في فضاء الأمن والسياسة الخارجية وطرق صنع القرار داخل الاتحاد.

ما سبق من دراسات يبين أهمية البعد والثقل الاقتصادي في العلاقات الألمانية-الصينية، الذي تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء عليه بشكل تفصيلي لمعرفة درجة وشدة اعتماد ألمانيا على الصين من الناحية الاقتصادية ومدى تأثير العلاقات الاقتصادية الألمانية-الصينية بوجه خاص، والعلاقات بين الدولتين بوجه عام، بسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصين من جانب، وقضايا حقوق الإنسان من جانب آخر. تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 2014 حتى 2022، وسبب اختيار هذه الفترة توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الدولتين (Comprehensive Strategic Partnership)، التي تعني الانطلاق في توسيع مدارات التعاون وتعزيزه في مجالات عديدة (China Daily, 2014). ومن هذه المجالات إضافة إلى المجال الاقتصادي، مجال السياسة الخارجية، ومجال الأمن، وما يتعلق بتقديم الحلول للنزاعات الإقليمية والدولية (Anadolu Agency, 2014).

القسم الثاني

المنظور الاقتصادي والتجاري

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تحليل دور البعد الاقتصادي وثقله في العلاقات الألمانية-الصينية مع تسليط الضوء على سعي ألمانيا المتواصل إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على ركيزتين، الأولى: استمرار التصدير، والثانية إيجاد منطقة لإدارة فوائدها المالية وإيضاح كيف مثلت المصلحة الوطنية الألمانية المحرك الأساسي في دفع عجلة التعاون الاقتصادي مع الصين، حتى وإن تعارضت أو اختلفت مع عدد من سياسات الاتحاد الأوروبي.

ألمانيا والاتحاد الأوروبي

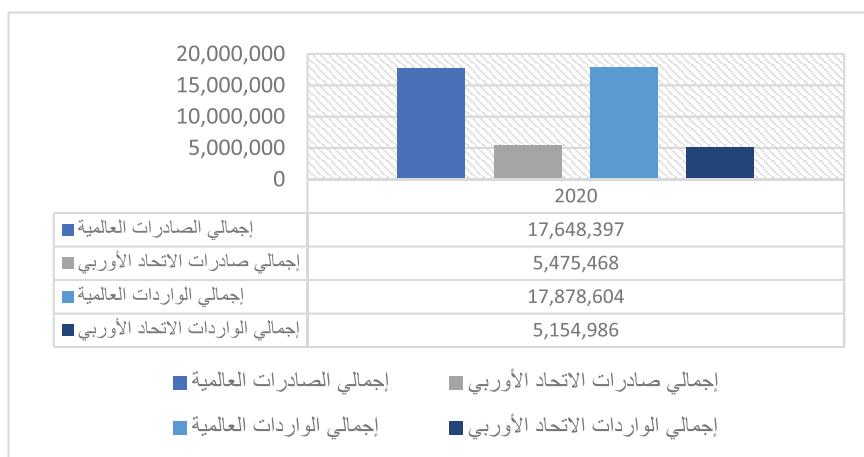
يُعدُّ الاتحاد الأوروبي مثلاً واضحاً للشراكة السياسية والاقتصادية؛ إذ تدخل في عضويته 27 دولة عبر التوقيع والتصديق على عدة معاهدات ملزمة بين أعضائه؛ بغية تحقيق التكامل على المستويات كافة؛ وذلك لمواجهة التحديات التي فرضها

النظام العالمي عقب الحرب العالمية الثانية، التي ما لبثت أن وضعت أوزارها حتى تشكل نظاماً عالمياً دافع لتأسيس تكتلات سياسية واقتصادية. وما الاتحاد الأوروبي إلا أحد هذه التكتلات. ويمثل الاتحاد مشروعاً أوروبياً هادفاً إلى تعزيز السلام والانتعاش الاقتصادي، ودافعاً إلى التكامل الأوروبي في القطاعات التجارية والصناعية والمالية والاجتماعية والبيئية وصولاً إلى تشكيل وتطوير لبيئة سياسية أمنية وخارجية مشتركة بين جميع أعضائه (1, CRS, 2023). وعلى الرغم من أهمية كل القطاعات السابق ذكرها فإن الركيزة الاقتصادية هي حجر الزاوية للتعاون بين دول الاتحاد؛ إذ تسعى كل دولة إلى تعزيزها؛ لتحقيق أعلى فائدة وأكبر مكاسب ممكنة لها وذلك من خلال توثيق التعاون الاقتصادي فيما بينها وبين دول الأقاليم المختلفة والصين ليست باستثناء.

وتشير آخر الإحصاءات الواردة من منظمة التجارة العالمية لعام 2020، إلى أن حجم الواردات من البضائع للاتحاد الأوروبي بلغ 5.154.986 مليون دولار؛ أي ما نسبته 29% من الإجمالي العالمي، كما بلغ حجم الصادرات الأوروبية من البضائع 5.475.468؛ أي ما نسبته 31% من الإجمالي العالمي (WTO, 2022). وهو موضَّح في شكل 1:

شكل 1

إجمالي الواردات والصادرات للاتحاد الأوروبي



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات منظمة التجارة العالمية-World Trade Organization

ومن المهم الإشارة إلى أن التوسع الاقتصادي للاتحاد الأوروبي أتى كوسيلة بديلة عن عقد الأحلاف العسكرية التي أخذت الشراكات الاقتصادية تنافسها في أهميتها، بل شكلت عنواناً للمرحلة الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كانت معاهدة

ماستريخت التي وُقعت في مدينة ماستريخت الهولندية 7 فبراير 1992 مُعبّرة عن هذا الاتجاه (محمد، 2019، 222).

وقد حرصت الحكومة الألمانية على تقوية اندماجها مع القارة الأوروبية ولا سيّما الاندماج الاقتصادي، من خلال ربط ألمانيا الموحدة بغربي أوروبا (محمد، 2019، 223). وقد انسجمت أهداف المشروع الاقتصادي الألمانيّ باعتباره قوة مالية واقتصادية تبحث بشكل دائم عن فرص لتعزيز التوسع والنمو الاقتصادي مع أهداف الرؤية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وهي:

- 1 - تسهيل المعاملات وعمليات التمويل الاقتصادي الأوروبي.
- 2 - فتح الأسواق وزيادة النشاط التجاري البيئي.
- 3 - تعزيز التقارب الاقتصادي بما يؤدي إلى تبني سياسة مشتركة.
- 4 - السيطرة على مستويات التضخم وتحقيق الاستقرار في معادلات التبادل التجاري (أفندي، 1995، 121).

وجدت ألمانيا في مشاريع (مثل تأسيس منطقة اليورو) حلاً يساعدها في حل إشكالية إدارة الفوائض المالية الألمانية من خلال السماح للاقتصاد الألمانيّ بإدارة فائض الحساب الجاري إلى نطاق أوسع؛ إذ إنّ الاقتصاد الألمانيّ كان يواجه صعوبة في إعادة تدوير الحسابات الجارية التي تزيد على 4% من الناتج المحلي الإجمالي؛ نظراً لأنّ البنوك الألمانية غير قادرة على اتخاذ مراكز طويلة في العملات الأجنبية التي تقبلها الشركات الأجنبية وشركات التأمين (Ma and McCauley, 2013, 10). وعليه؛ وفرت منطقة اليورو تلك المساحة الضرورية لتوسع ألمانيا واستقرارها اقتصادياً.

وفي مقابل أهمية الاتحاد الأوروبي لألمانيا، تُعدّ ألمانيا مهمة جداً لاقتصاد الاتحاد الأوروبي؛ إذ تُمثل ألمانيا وحدها 58% من التجارة البينية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعام 2020، وهذا يبيّن الأهمية المتبادلة بين ألمانيا التي تعتمد على الاتحاد كسوق لإدارة الفوائض المالية، والاتحاد الذي يعتمد في أكثر من 50% من تجارته البينية على ألمانيا؛ باعتبارها قوة اقتصادية ومالية مهمة جداً لاستمراره (EUROPEAN UNION, n.d.).

ويمكن القول: إنّ كلاً من الاتحاد الأوروبي وألمانيا يشكلان أهمية متبادلة للآخر؛ إذ تُعدّ ألمانيا أهمّ دول الاتحاد الأوروبي وأكثرها ثقلاً ولاسيّما اقتصادياً. وألمانيا ترى في التكتّل الأوروبي مشروعاً اقتصادياً تتحقّق من خلاله أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية؛

ومن ثمّ أهدافها الأمنيّة والسياسيّة. وما سبق ينسجم مع الإطار النظري للدراسة تحديداً فيما يتعلق باقترب الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتجاري وكيف يمهّد الطريق ويفتح الأبواب للتعاون بين الدول لتحقيق مختلف الأهداف في المجالات الأخرى؛ كالمجالين الأمني والسياسي.

ألمانيا والاتحاد الأوروبي: المصلحة الوطنيّة تأتي أولاً

على الرغم من الأهمية الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين، فإنّ ثمة شواهد تدلّ على أنّ ألمانيا، وهي كما وضّحنا سابقاً، عضوٌ فاعلٌ ومؤثرٌ في هذا الاتحاد، لا تتردد في تغليب مصالحها الوطنيّة القوميّة العليا على مصلحة الاتحاد وتحديداً حين تتعارض هذه المصالح مع التتين الصيني. ومن أبرز الأمثلة: أزمة المنسوجات عام 2005، حينما تجاوزت واردات المنسوجات الصينيّة الحدّ المقرر والمتفق عليه بين دول الاتحاد الأوروبي والصين، ولكنّ ألمانيا اختلفت مع الاتحاد الأوروبي حول كيفية المضي قدماً في التعامل مع هذا التجاوز، بل استجابت للضغط الداخليّ ممثلة بضغط تجار التجزئة على متخذي القرار السياسيّ في ألمانيا بالسماح لهم بالإفراج عن بضائعهم من المنسوجات الصينيّة على الرغم من أنّها تجاوزت الحد المقرر في اتفاقية المنسوجات الأوروبيّة-الصينيّة. ونتيجة لذلك، اضطر مفوض الاتحاد الأوروبي وقتها -بيتر ماندلسون- إلى التفاوض مع الجانب الصيني بخصوص هذه الإشكاليّة، وإلى العمل في الوقت ذاته لتحديد وجهة نظر أوروبية موحدة خاصة بالتعامل مع أزمات من هذا النوع حتى لا يتكرّر سيناريو هذا الخلاف الذي يضعف مكانة الاتحاد الأوروبي في المفاوضات الدوليّة؛ وهنا نرى أنّ هذا السلوك الألمانيّ ما هو إلا تغليب واضح لمصلحتها الوطنيّة على مصلحة الاتحاد الأوروبي. (Weske, 2007)

مثال آخر طريقة تعامل ألمانيا مع مسألة الإجراءات الأوروبيّة الموحدة تجاه البضائع الصينيّة، حين زعمت الصين أنّها تُعامل بإجراءات تمييزيّة، تحديداً ضد شركاتها في مقابل الشركات الأوروبيّة، وهو ما تراه بكين يتنافى مع مبادئ السوق الحرة، في حين زعمت شركة EU PRO SUN، وهي مجموعة مؤلفة من 25 شركة أوروبية لصناعة الألواح الشمسيّة، أنّ الصين تبيع الألواح الشمسيّة بأسعار أقل من أسعار السوق، وتبنّى جدول أعمال المفوضيّة الأوروبيّة هذا الموضوع في سبتمبر 2012 للتصويت عليه، وحصل هذا المشروع على موافقة كل من فرنسا وإيطاليا والبرتغال ولتوانيا لصالح حماية الصناعة الأوروبيّة، في حين اتخذت ألمانيا موقفاً مغايراً (Schnellbach & Man, 2015, 6). بل دفعت ألمانيا في اتجاه التفاوض الوديّ مع الجانب الصيني بعيداً عن محاولات فرض

الرسوم الجمركية العالية وذلك لحماية مصالحها مع بكين من خلال تجنب إشعال حرب تجارية مع ثاني أكبر اقتصاديات العالم (الجريدة، 2013)؛ مما يؤكد مرة أخرى سمو المصلحة الوطنية الألمانية على مصلحة الاتحاد الأوروبي.

ألمانيا والصين: ارتباط مصالحهما وعضوي

في هذه الجزء سنعرض الاقتصاد الألماني وطبيعته، مع التركيز على طبيعة الشراكة الاقتصادية وحجم اعتماد الاقتصاد الألماني على الصين، وصولاً إلى إيضاح أهمية الصين الاقتصادية لبرلين.

الاقتصاد الألماني

في عام 2020، احتلت ألمانيا المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والثالثة في إجمالي الصادرات بقيمة 1.33 تريليون دولار، والثالثة في إجمالي الواردات بقيمة 1.11 تريليون دولار، والمركز التاسع عشر عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد (Germany, n.d.). وفيما يتعلق بالصادرات والواردات الألمانية، فإن من أهم الصادرات الألمانية لدول العالم في عام 2020، هي: السيارات بقيمة 123 مليار دولار، الأدوية المعبأة بقيمة 60.9 مليار دولار، قطع غيار السيارات والملحقات بقيمة 54.6 مليار دولار، اللقاحات والمضادات الحيوية والسموم بقيمة 34.1 مليار دولار، الطائرات والمروحيات بقيمة 20.9 مليار دولار (Germany, n.d.).

جدول 1

الواردات والصادرات الألمانية لعام 2020 بالدولار الأمريكي (1000)

الواردات الألمانية	الصادرات الألمانية	
360.674.710	540.566.523	السلع الرأسمالية
292.515.812	385.460.985	المعدات والإلكترونيات
238.336.484	271.881.748	المواد الوسيطة
415.254.504	487.896.196	السلع الاستهلاكية
148.660.663	-	المواد الكيميائية
-	250.330.004	السلع الداخلة في قطاع المواصلات

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البنك الدولي World Bank - حلول التجارة العالمية المتكاملة WITS

يوضح جدول 1 أكبر خمس صادرات ألمانية إلى دول العالم وفقاً لإحصاءات

البنك الدولي لعام 2020، وهي: سلع رأسمالية، وسلع استهلاكية، ومعدات وأجهزة إلكترونية، وسلع وسيطة، وأخيراً سلع مواصلات. كما يوضح أكبر خمس واردات لألمانيا، وهي تتضمن كذلك سلعاً استهلاكية، ورأسمالية، ومواد كيميائية.

ومن صادرات ألمانيا إلى دول العالم منتجات قطاع السيارات، المفاعلات النووية والأجهزة الميكانيكية، والمعدات الكهربائية وأجزائها، والمنتجات الصيدلانية، والبلاستيك ومشتقاته، وقد بلغ حجم صادرات ألمانيا في عام 2020 إلى الصين ما قيمته 106 مليارات دولار؛ ما يعادل 7.99 من إجمالي الصادرات الألمانية إلى دول العالم (HISTORICAL DATA, n.d.). وقد بلغ حجم واردات ألمانيا من الصين للعام ذاته ما قيمته 105 مليارات دولار، تضمنت الآلات والمعدات الكهربائية، وآلات ميكانيكية وملحقاتها، ومنسوجات، وأثاثاً، ومعدات تصوير (CHINA, n.d.). وفي عام 2021 ارتفعت قيمة واردات ألمانيا من الصين لتصل إلى 134 مليار دولار (CHINA, n.d.).

وتحتل الصين موقعاً مهماً في خريطة واردات ألمانيا بوصفها مصدراً حيوياً لسلاسل التوريد للمواد ذات التبعية الحرجة الداخلة في المنتج النهائي؛ إذ تعتمد ألمانيا على المواد المهمة من الصين وتبلغ نسبة اعتمادها على المواد الخام الخاصة لتصنيع المحركات للسيارات الكهربائية والمستوردة من الصين نحو 65%، بل تُعدّ الصين مصدراً شديداً الأهمية للمواد الخام والمواد والعناصر الأرضية النادرة؛ مثل: الديسبروسيوم و النيوديميوم والبراسيموديوم، التي تُعدّ ضرورية لبناء محركات السيارات الكهربائية، إضافة إلى كونها مصدراً للمواد ذات التبعية الحرجة لبعض المواد الخام الداخلة في تقنيات صناعة الخلايا الكهروضوئية (Baur & Flach, 2022, 12). وعليه؛ فإن أيّ انفصال مفاجئ عن الصين سيكون له تبعات وآثار سلبية كبيرة على سلاسل التوريد، وهو أمر يفرض تحديات جمة على ألمانيا بتوفير مصادر المواد الخام وتنويعها، وهو أمر بالغ الصعوبة عملياً (Baur & Flach, 2022, 15).

وكذلك في استطلاع ثقة الأعمال، الذي نشرته غرفة التجارة الألمانية في الصين، ويُعدّ أداة رئيسة لقياس رأي وتوجّه الشركات الألمانية العاملة في الصين منذ عام 2007، وأجري في عام 2019 لأكثر من 2300 شركة تُمثّل ما يقرب من 50% من جميع الشركات الألمانية العاملة في الصين، أشارت نتائجه إلى أنّ:

1 - الصين ثالث أكبر سوق من حيث صافي المبيعات لـ 53% من الشركات الألمانية.

2 - ثالث أكبر سوق من حيث الربح العالمي بنسبة 47%.

3 - ثالث أكبر سوق من حيث الاستثمار العالمي الأجنبي بنسبة 40%.

كما يُشير هذه الاستطلاع إلى أنَّ المجموعات الألمانية تُعدُّ الصين واحدة من أهم أسواقها فيما يتعلّق بالصناعات، والخدمات، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات (German Chamber of Commerce in China, 2019, 15-17). وعليه؛ يمكن القول إنَّ للسوق الصينية أهمية بالغة لألمانيا، وتحديدًا في ربحيتها العالية.

ومما سبق تتضح أهمية الصين وثقلها الاقتصادي بالنسبة إلى ألمانيا بصفتها سوقاً مهمّة ومنطقة جاذبة وحضناً خصباً للشركات الألمانية من جهة، ومصدراً أساسياً يصعب الاستغناء عنه في توفير المواد الخام ذات التبعية الحرجة في تصنيع محركات السيارات الكهربائية والخلايا الكهروضوئية. وهنا يتّضح لنا مدى تعقيد وصعوبة إيجاد بديل واقعي للصين التي تُعدُّ الشريك التجاريّ الأكبر لبرلين منذ عام 2016 (الجزيرة، 2023). بل حتى محاولات تقليل الاعتماد الاقتصاديّ الألمانيّ على الصين بشكل سريع أو مفاجئ سيكون له تداعيات سلبية على استقرار ألمانيا الاقتصاديّ. والجدير بالذكر أنَّ وزير المالية الألمانيّ الحالي كريستيان ليندر حذّر من أيّ محاولات لفصل الاقتصاد الألمانيّ عن نظيره الصيني لتأثيره السلبي على قطاع الوظائف في ألمانيا (الجزيرة، 2023). ومما لا شكّ فيه أنَّ المس بقطاع الوظائف في ألمانيا سيقود إلى إشكاليات وتحديات سياسية جديدة، الحكومة الألمانية في غنى عنها.

القسم الثالث: التحليل الإحصائي

من خلال الاعتماد على الإحصاء الوصفيّ، وعلى الرسوم البيانية، ستقوم الدراسة بتحليل درجة الاعتماد التجاريّ على الصين من قبل كلٍّ من ألمانيا من جهة، والاتحاد الأوروبيّ ككلٍّ من جهة أخرى. ولذلك الغرض استندت إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة Comtrade، التي توفّر بيانات وإحصاءات التجارة الدوليّة السنويّة والشهرية بين جميع بلدان العالم، وتلقي نظرة فاحصة على حركة الواردات والصادرات من السلع والمنتجات المختلفة بين هذه الدول.

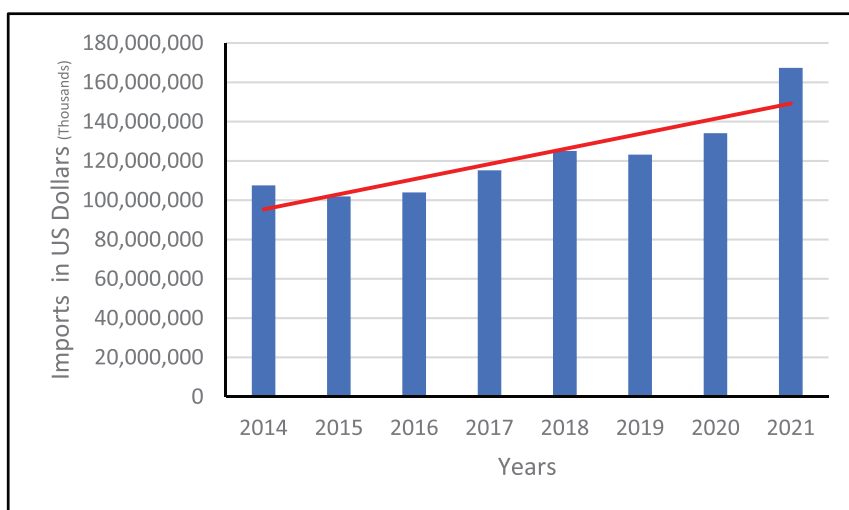
بدايةً سيجري توضيح حركة الواردات من الصين إلى ألمانيا؛ ومن ثمّ حركة الواردات الصينية إلى الاتحاد الأوروبيّ ككلٍّ - ككتلة، بالدولار الأمريكيّ. والبيانات التي جُمعت تُغطّي الفترة الزمنية من (2014-2021). وسبب اختيار هذه الفترة الزمنية

أنه في عام 2014 وُقعت اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين وألمانيا، وهي الاتفاقية التي تهدف إلى تطوير العلاقات بين البلدين والعمل على تعزيزها في المجالات الاقتصادية والتجارية، وكذلك السياسية والأمنية. إضافة إلى أن أحدث البيانات المتاحة كانت حتى عام 2021. والجدير بالذكر أن استعراض وتحليل البيانات بالشكل السابق لا يُساعد على فهم مدى وحدة درجة اعتماد ألمانيا بشكل فردي على الصين فقط، بل كذلك اعتماد الاتحاد الأوروبي ككتل، ودوله على العلاقات التجارية والاقتصادية مع التين الصينيين.

يوضح شكل 2 إجمالي الواردات التي تلقتها ألمانيا من الصين في الفترة من (2014-2021) بالدولار الأمريكي.

شكل 2

إجمالي واردات ألمانيا من الصين

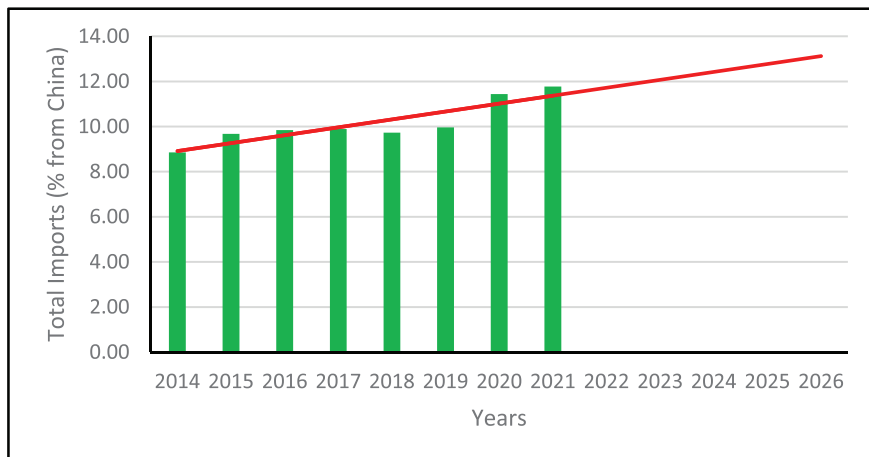


المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات comtradeplus.un.org

يمكن ملاحظة أن هناك نمطاً من الزيادة المطردة في واردات الصين إلى ألمانيا، التي يصل مجموعها إلى أكثر من 150 مليار دولار أمريكي سنوياً. وفي عام 2021، كان الاعتماد الألماني على الواردات الصينية نحو 12% من إجمالي واردات ألمانيا لذلك العام، وهو موضح في شكل 3.

شكل 3

حجم الاعتماد الألماني على الواردات من الصين



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات comtradeplus.un.org

ومن خلال استخدام وسيلة FORECAST في Excel، حُسبت نسبة اعتماد ألمانيا المتوقعة على الصين خلال السنوات الخمس القادمة اعتماداً على سجلّ البيانات المتاح بين الدولتين في comtradeplus.un.org ومع تطبيق الحسبة والمعادلة الآتية:

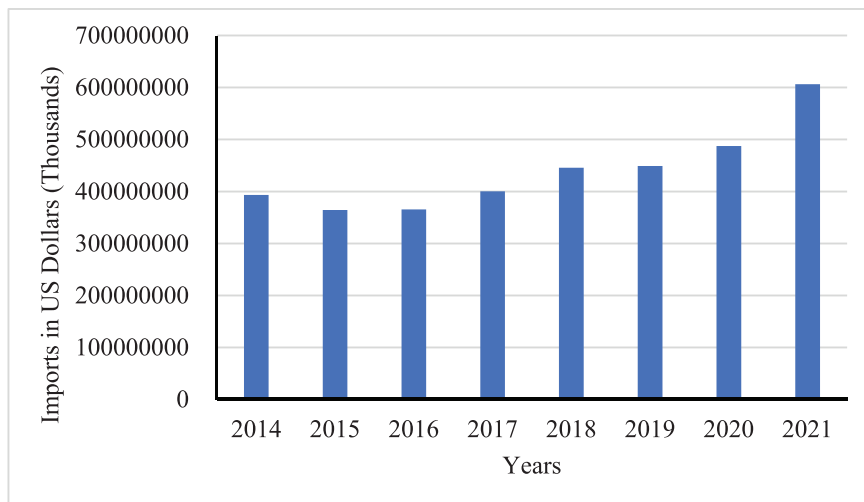
$$100 \times \frac{\text{عدد الواردات من الصين}}{\text{إجمالي الواردات الألمانية من جميع الدول}}$$

وعليه؛ من المتوقع استمرار اعتماد ألمانيا على الصادرات الصينية. وقد تصل نسبة الاعتماد الألماني على الواردات الصينية إلى نحو 14% في 2026.

في حين يوضّح شكل 4 إجمالي الواردات التجارية من الصين إلى الاتحاد الأوروبي ككيان وكتلة، ويمكن ملاحظة نموّ الواردات الصينية إلى الاتحاد الأوروبي في الفترة من (2014-2021).

شكل 4

إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الصين

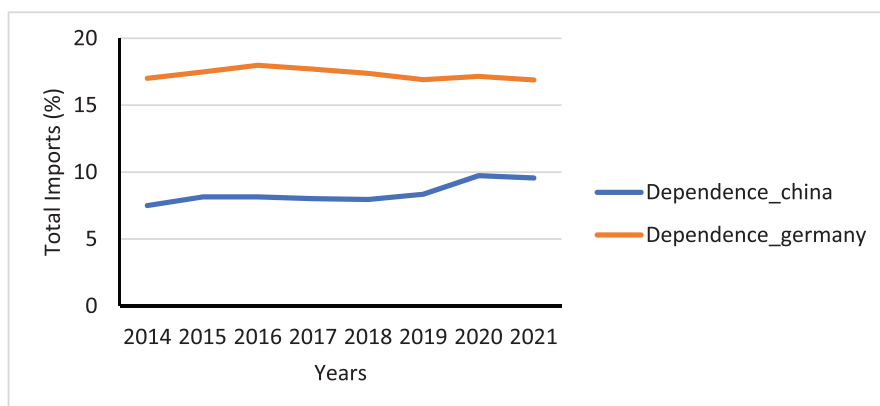


المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات comtradeplus.un.org

وعند مقارنة درجة اعتماد الاتحاد الأوروبي على الصين وعلى ألمانيا، يُوضح شكل 5 مدى اعتماد الاتحاد الأوروبي ككيان وتكتل على الواردات من ألمانيا وبمعدل أعلى من الصين.

شكل 5

حجم اعتماد الاتحاد الأوروبي على الصين وعلى ألمانيا

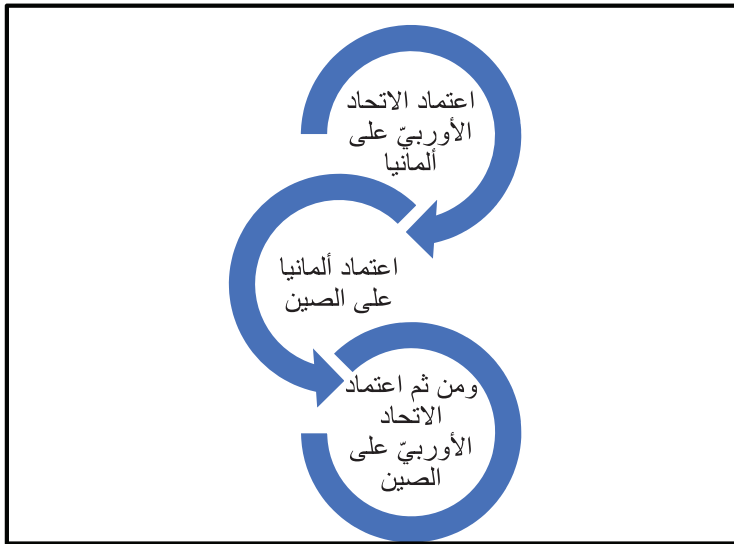


المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات comtradeplus.un.org

في المقابل، يوضح ملحق (1) التركيبة الإجمالية لواردات الاتحاد الأوروبي من الصين، ويتضح منه أنَّ ألمانيا تحتل المرتبة الأولى في حجم الواردات- بالدولار الأمريكي- من الصين في كل عام في الفترة الزمنية (2014 – 2021).

وهنا من الممكن القول: إنَّ هناك درجةً عاليةً من التبادل والاعتماد التجاري الألماني-الصيني، بل تُشكّل الصين الشريك التجاريّ الأهم لبرلين حالياً، ومن المتوقع استمرار ذلك كما سبق أن ذكرنا، كما يعتمد الاتحاد الأوروبي على علاقاته التجارية مع بكين، وتُشكّل الصين أحد أهم الشركاء التجاريين له، ومن جانب آخر يعتمد الاتحاد الأوروبي على ألمانيا بوصفها أهم دولة فيه فيما يتعلّق في الفضاء التجاري والاقتصادي، وكذلك تعتمد هي أيضاً - ألمانيا - بشكل أساسي وكبير على علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين. أي من الممكن القول إنَّه حتى الاتحاد الأوروبي أصبح بشكل أو بآخر، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مرتبطاً ومعتماً اعتماداً كبيراً على الصين.

شكل 6



من إعداد الباحثين.

القسم الرابع

المنظور السياسي والأمني

شكّل صعود الصين الاقتصادي واقعاً جديداً للدول، وللنظام الدولي وتكتلاته المختلفة على حدٍّ سواء. وقد دفع هذا الصعود العديد من حكومات الدول إلى فتح الحوارات المكثفة حول كيفية التعامل والتعاطي معه، والعمل على الاستفادة منه لتعزيز الأمن القومي لهذه الدول، وفي الوقت ذاته منع تهديداته لأمنها، ودول أوروبا ليست باستثناء. وقد شهدت القارة الأوروبية العديد من المواقف المتباينة حول نظرتها إلى الصين، على سبيل المثال موقف المملكة المتحدة المتغير والمتأرجح بين طرفي الخوف من أثر هذا الصعود والطمع في مزاياه، إضافة إلى مواقف عدد آخر من الدول الأوروبية التي طمعت في المزيد من التعاون والعمل مع الصين مدفوعة بتحقيق مصلحتها الوطنية التي حتمتها الظروف التي تشهدها القارة وآخرها تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية.

ومن جانب آخر نشهد موقفاً حاداً من الاتحاد الأوروبي بوصفه كتلة إقليمية واحدة لم تُخف قلقها وتوترها إزاء الصين وتداعيات صعودها. وهنا نجد أن المواقف الفردية للدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد تتناقض مع موقف الاتحاد مجتمعاً. لذا كان من الضروري فحص هذا الخطاب المتغير وتلك المواقف المتباينة تجاه الصين، وتداعياته على إضعاف أي موقف أوروبي أمني وسياسي موحد تجاه بكين. وسوف يركّز القسم التالي من الدراسة على علاقات الاتحاد الأوروبي ومواقفه كلاعب إقليمي تجاه الصين، وعلى علاقات ألمانيا ومواقفها بوصفها كياناً قوطرياً فردياً في تعاملها مع الصين، مع توضيح مدى تداخل هذه العلاقات والمواقف بين المستويين الجماعي والفردى، ولا سيما أن ألمانيا الآن تتحمل العبء الأكبر اقتصادياً وسياسياً في الاتحاد الأوروبي بعد خروج المملكة المتحدة.

على مستوى التكتل الإقليمي: العلاقات الأمنية والسياسية بين الصين والاتحاد الأوروبي

وفقاً للعديد من الباحثين تتسم طبيعة العلاقات الثنائية بين الصين والاتحاد الأوروبي بالاختلاف والتباين المعيارى والقيمي؛ نظراً لأن الأخير يتبنى ويحمل وجهات نظر سياسية ليبرالية، بينما يُنظر إلى الصين على أنها سلطوية في طبيعتها السياسية بشكل واضح (Hauff, 2019). وعلى الرغم من هذا الاختلاف البين، لوحظ في فترات مختلفة زيادة وتيرة التعاون بين الجانبين منذ عام 2013، فعلى سبيل المثال عمل

الجانبان على صياغة جدول الأعمال الإستراتيجي للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والصين لعام 2020 الذي يتناول الإستراتيجية الأمنية والسياسية الصينية تجاه الاتحاد، كما يتطرق إلى مسألة معالجة الحلول المبتكرة فيما يتعلق بمجال الطاقة والمناخ (EEAS, 2017a). ويأتي هذا التعاون الديناميكي غير التقليدي كمحاولة لتحقيق التوازن بين قوى النظام الدولي المتعدّد الأقطاب-على الأقل اقتصادياً وثقافياً- الذي يشهد حالة من التنافس بين العديد من القوى المتوسطة التي تودُّ أن تحتلّ موقعاً فيه.

والجدير ذكره أنّ بدايات التعاون الصيني مع أوروبا، بوصفها تكتلاً إقليمياً، تعود إلى سبعينيات القرن العشرين، وتحديدًا مع التكتل الإقليمي الاقتصادي "المجموعة الأوروبية" (European Community (EC) التي تكوّنت من 6 دول أوروبية، من بينها ألمانيا الغربية (Schnellbach & Man, 2015). وقد أُستبدل بهذا التكتل الاقتصادي فيما بعد الاتحاد الأوروبي الذي اتّسع ليشمل مجالات أخرى غير الاقتصاد منذ معاهدة ماستريخت. كما عمل الجانبان على تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهما. ومعظم الاتفاقيات البارزة التي تركز على البعد الاقتصادي لها تأثير واضح ومباشر وممتدّ على الأمن القومي. وقد تنشأ على جانب هذه الاتفاقيات التعاونية العديد من التحديات حول كيفية التقاء الطرفين فيما يتعلق بسياسات حماية حقوق الإنسان، وتجارة الأسلحة، التي تشكل خطأ أحمر لا يستطيع الاتحاد الأوروبي بسياساته الليبرالية ومعايير الأخلاقية التي ينادي بها أن يتغاضى عنها في علاقاته مع الصين.

وفي عام 2021 تدهورت العلاقات بين الجانبين؛ نتيجة لحالة العقوبات والعقوبات المضادة؛ إذ قامت الصين بوضع إجراءات وعقوبات مضادة كردّ فعل على عقوبات الاتحاد الأوروبي على الصين بخصوص قضايا حقوق الإنسان. فقد أعلنت الصين فرض عقوبات على 10 أفراد وأربعة كيانات في الاتحاد الأوروبي (Parry, 2021). رأت الصين أنّ تلك الكيانات والأفراد يهدّدون سيادتها من خلال تحريف دور الصين الدولي، مع نشر معلومات مضلّة مزعومة عن دور الصين في النظام الدولي. ويأتي هذا القرار الصيني بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على كيانات وأفراد صينية في شينجيانغ بسبب مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. وتلك الحالة من فرض العقوبات والعقوبات المضادة تُمثّل أحد الاستخدامات الأولى لنظام عقوبات الاتحاد الأوروبي العالمي لحقوق الإنسان (Parry, 2021). ويسمى Global Human Rights Sanctions Regime (GHRSSR) للاتحاد الأوروبي باستهداف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تتجاوز حدوده مع فرض عقوبات على الدول التي ترتكبها. وما يميّز الاتفاقية عن غيرها أنّها تستهدف مثل هذه

الانتهاكات في جميع أنحاء العالم، على عكس العقوبات الأخرى التي لها حدود للولاية القضائية. وتأتي هذه العقوبات في وقت تُجرى فيه مفاوضات بشأن اتفاقية تجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي تُعرف باسم الاتفاقية الشاملة للاستثمار. وقد تسببت العقوبات المضادة الصينية في توقف المحادثات حول هذه الاتفاقية (Maddock, 2022).

ويأتي هذا التحدي الذي يواجه التعاون الاقتصادي بين الجانبين، في ظل وجود وجهات نظر مختلفة ومتباينة مسبقة بين الاتحاد الأوروبي والصين حول مسألة المرونة مع السياسات الليبرالية، وما تعنيه خارج الإطار الاقتصادي، بل ما تمثله للأمن القومي بأبعاده المختلفة، الذي يأتي على رأس أولويات الطرفين. فعلى سبيل المثال في عام 2005 قامت كل من فرنسا وألمانيا بشكل فردي برفع حظر الأسلحة عن الصين بدافع ورغبة كل من الدولتين في السعي إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية، بينما كان الاتحاد الأوروبي منقسماً ولم يتمكن من التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذه المسألة (Weske, 2007). وهنا يُطرح تساؤل، مفاده: ما الخط الفاصل لسيادة الدولة كدولة قطرية تدفعها مصلحتها الوطنية لأخذ قرارات قد تتعارض مع سياسة التكتل الإقليمي الذي تُعد أحد أعضائه، وهو هنا الاتحاد الأوروبي؟ وفي المقابل، ما الذي قد تراه الصين كذلك انتهاكاً لسيادتها؟ وعلى أي مستوى قد تنقل الصين مسألة التعامل على مستوى الدولة القطرية أو على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل؟ فحين قامت فرنسا ببيع سفن حربية لتايوان، شكّل هذا الفعل خلافاً مع الصين ليس تجاه فرنسا فقط ، بل حتى مع الاتحاد الأوروبي؛ أي أنّ الصين نقلته من مستوى الدولة الفردية إلى مستوى التكتل بأكمله باعتباره انتهاكاً لقواعدها السيادية وتدخل في شؤونها الداخلية (Cabestan, 2001). في عام 2022 عدد من دول الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص ليتوانيا، أعلنت نيّتها فتح أول مكتب تمثيل تجاري لها في تايوان، وإرسال مبعوث ليرأس المكتب؛ مما أغضب بكين، ودفعها إلى إطلاق تحذيرات من مغبة هذا الأمر؛ إذ ترى بكين أنّ مثل هذه التصرفات تُعدّ انتهاكاً واضحاً لمبدأ الصين الواحدة (Chung, 2022).

وعلى الرغم من أهمية الجانب الاقتصادي وثقله في العلاقات بين الطرفين، فإنّ ملفّات أخرى قد تعوق تعميق العلاقات وتحدّ منه؛ كالملفّ النووي الإيراني، الذي يتخذ فيه الطرف الصيني موقفاً مغايراً من موقف الاتحاد الأوروبي وسياساته؛ إذ يراه الأخير موقفاً غير مقبول في قضية حساسة تُشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. إضافة إلى عدد من النقاط الخلافية الأوربية الصينية، وهي:

- 1 - اتفاقية الاستثمار التي جمعتها أوروبا بسبب الخلافات المتزايدة مع بكين.
- 2 - ملف هونغ كونغ، حيث ندّدت أوروبا بالإجراءات الصينية بشأن المدينة وهدّدت بعقوبات إضافية.
- 3 - تايوان وموقف أوروبا الداعي إلى حفظ الاستقرار وحل قضية تايوان سلمياً.
- 4 - بحر الصين الجنوبي والقلق الأوروبي المتزايد إزاء التوسّع العسكري الصيني في تلك المنطقة.
- 5 - موقف الصين من الحرب في أوكرانيا (العربية، 2022).

على مستوى المصلحة الوطنية: العلاقات السياسية والأمنية الصينية-الألمانية

عند تحليل شبكة المصالح الصينية-الألمانية، وسُبل الطرفين للتعاون لتحقيقها لا بدّ من النظر إليها من عدّة زوايا، والسبب هو التشابك الشديد بين أبعاد هذه المصالح، وكذلك الأطراف التي تمثّلها. فهناك زاوية الدولة كونها دولة أوروبية، وزاوية كونها عضواً في الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد يجعل من الصعب -أحياناً- التمييز بين المصلحة الوطنية الفردية لهذه الدولة، ومصالحها كعضو في التكتل الأوروبي. وينطبق الأمر ذاته على ألمانيا ومصالحها الوطنية المنفردة، ومصالح الاتحاد الأوروبي كتكتل، ومصصلحة ألمانيا ضمن هذا التكتل عند النظر في مسألة التعامل والتعاون مع الصين على مختلف الصُّعد.

تاريخياً أظهرت ألمانيا احتراماً لرغبة الصين في صيانة سيادتها، خاصة فيما يتعلّق بمسألة عدم التدخل في الشأن التايواني وهذا ما شكّل بالنسبة إلى الصين خطوة مهمة وجوهرية في ترسيخها للعلاقات مع ألمانيا. وقبل توحيد الألمانيّتين، رفض المستشار كونراد أديناور من ألمانيا الغربية اتباع السلوك الأمريكي الذي تمثّل في اعتراف الولايات المتحدة الصريح بولاية تايوان القضائيّة والدبلوماسية المستقلّة (Kundnani & Parello-Plesner, 2012).

ومؤخراً كذلك، أظهرت ألمانيا أكثر من مرّة اختلافها في وجهات نظرها مع وجهات نظر نظيراتها في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلّق بعدد من المسائل منها مسألة التدخل في الحرب في ليبيا عام 2011؛ إذ امتنعت ألمانيا عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي يسمح بالتدخل الدولي العسكري في ليبيا، ورحّبت الصين بهذا الموقف الألمانيّ الرافض، في المقابل عارضته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

وفرنسا؛ ما شكل انقساماً بين دول حلف شمال الأطلسي من جانب، ودول الاتحاد الأوروبي من جانب آخر (Schnellbach & Man, 2015). والجدير بالذكر أن ألمانيا كانت من ضمن أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين في الفترة من (2011-2012).

وهنا نرى نقطة التقاء بين ألمانيا والصين من حيث موقفهما الصريح من ضرورة احترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما حرصت ألمانيا على اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي توضح أهمية إقامة علاقة سياسية متينة مع الصين وليس الارتكاز على قاعدة العلاقة الاقتصادية البحتة؛ إذ جرى ترسيخ العلاقات بين البلدين لتنتقل من "الشراكة الإستراتيجية" strategic partnership إلى "الشراكة الإستراتيجية الشاملة" comprehensive strategic partnership، في عام 2014 (Ekman & Seaman, 2015). وما صاحب ذلك من عقد اتفاقيات ثنائية تشمل الأبعاد المختلفة.

وقد تمثل العلاقة الألمانية الصينية حالة مختلفة عن نظيراتها الأوروبيات؛ إذ سعت ألمانيا إلى تجاوز مسألة الفروق الثقافية، وعملت على امتداد التعاون إلى ما هو أبعد من البروتوكول الحكومي، الذي يُنظر إليه، وفقاً لعدد من الباحثين، على أنه امتداد لرؤية حكومة المستشار كول لعام 1993 لـ "مفهوم آسيا" (Seaman & Ekman, 2015).

ويأتي ذلك في الوقت الذي اتفقت فيه الحكومات الألمانية المتلاحقة، حتى أنجيلا ميركل-المستشارة الألمانية السابقة- على الحرص على مسألة استمرارية التعاون مع الجانب الصيني على المدى الطويل، وذلك اعترافاً بدور الصين الذي لا يمكن إنكاره في النظام العالمي. كما أظهرت اتفاقاً على أنه في حالات النزاع حول الدول أو بينها، ستعطي ألمانيا الأولوية لمصالحها الخاصة، من خلال تأمين الجانب الاقتصادي الألماني الذي يعتمد بشدة على الصناعات الصينية؛ وذلك لتأمين الاقتصاد الألماني (Ekman & Seaman, 2015). وما سبق يشكل نقطة انطلاق حيوية لتحليل موقف ألمانيا تجاه الصين من باب المصلحة الوطنية، التي تزايدت مع حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي تعيشها القارة الأوربية بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية لتضيف تحديات أخرى ليست للقارة الأوربية فقط، بل للنظام الدولي بأكمله.

تَوَجَّه ألمانيا الحالي وحوارها مع الصين يضرب السرد السائد فيما يتعلق بانسجام المصلحة الألمانية مع مصلحة الاتحاد الأوروبي، ولا سيما مع تزايد حدة عواقب الحرب الروسية الأوكرانية في مجال الطاقة وإمدادات الغاز من جانب، وأزمة الغذاء، التي تسببت في صدمة ليس للمفوضية الأوروبية فقط، بل للعالم بأسره. فهناك

أزمة الغذاء التي تتفاقم لاختلال معادلة العرض والطلب على القمح والأرز، وتحديّ النقص المتوقع في احتياطات الطاقة وذلك كلّه في فترة ما بعد زوال جائحة كورونا التي لم تتعاف اقتصادات العالم بعد من آثارها السلبية. وكل ما سبق يشكل تحدياً وتهديداً لمفهوم الأمن القومي للدول ونطاقه وأبعاده. وألمانيا كأى دولة أخرى ستتخذ جميع الخطوات لتعزيز أمنها الغذائي وأمن الطاقة.

فعلى مستوى التعامل الحكومي مهّدت المشاورات الحكومية بين بكين وبرلين الطريق إلى علاقة سياسية تمتد إلى ما هو أبعد من التعاون الاقتصادي. وقد أشارت هذه المشاورات إلى مسائل عدّة، منها مسألة التكامل مع القطاعات الخاصة في البلدين، والتعاون بين الجهات الحكومية المختلفة، ويمكن ملاحظة تأثير هذه المشاورات بشكل كبير في أوقات الأزمات، التي يلاحظ خلالها موقف أوروبا المنسجم أو المتماهي مع قرارات ألمانيا، لدرجة أنّ البعض يرى هذه القرارات هي في الأصل ألمانية ثم أوروبية (Kundnani & Parello-Plesner, 2012) (Bundestag, 2021).

ومثال على ذلك، ما حدث خلال أزمة اليورو في عام 2008؛ إذ حدّدت العلاقة الألمانية-الصينية واعتمادها التجاري المتبادل معها مصير أوروبا بأكملها، وقد انعكس ذلك على طبيعة تعامل الصين مع أوروبا؛ إذ فضلت الصين التعامل مع أوروبا من خلال البوابة الألمانية بدلاً من التعامل مع المفوضية الأوروبية، بحيث أصبحت الدول الأوروبية مدينة للصين ومن سهّل ومهّد لحصول الدول الأوروبية؛ على الأموال والقروض الصينية هي ألمانيا (Zhang, 2016). وهذا قد يعني أنّ علاقة أوروبا مع التتين الصيني مرتبطة بنهج ألمانيا ورؤيتها تجاه الصين.

ولم تكن ألمانيا تتصرّف بشكل كامل بالتنسيق مع بقية دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ أظهرت سلوكياتها أنّ المصلحة الوطنية ستأتي في المقام الأول بالنسبة لبرلين. على سبيل المثال، عندما تولى المستشار الجديد منصبه، كانت إحدى أولى زيارته إلى الصين، مع السعي إلى مواصلة العلاقات الاقتصادية على الرغم من الدعم غير الشعبي داخلياً وحتى من بقية دول الاتحاد الأوروبي لهذا الاتجاه (Karppanen, 2022). وداخل الحكومة الألمانية، كان الخلاف حول شكل التعاون مع الصين وطبيعته، الذي شكل بالتبعية إرباكاً للاتحاد الأوروبي؛ لأنّه على الرغم من الموقف الواضح لوزارة الخارجية الألمانية -أنالينا بربوك- بشأن إعادة تقييم نهج ألمانيا تجاه الصين- سمح المستشار الألماني شولز لشركة (COSCO) China Ocean Shipping Company، وهي شركة الشحن المملوكة للحكومة الصينية، بالحصول على حصة في ميناء هامبورغ

في 2022؛ ممّا أدّى إلى مزيد من الارتباك في ألمانيا والاتحاد الأوروبي. وهنا نرى أنّ المستشار وضع مصلحة بلاده أولاً على الرغم من حدّة صوت الاتحاد الأوروبي الذي طالب ألمانيا بإعادة النظر في هذه المسألة (Sheahan, 2022). وهنا يتكرّر أمامنا مشهد تغليب المصلحة الوطنية الألمانية على مصلحة الاتحاد الأوروبي.

ومن الضروريّ الإشارة إلى أنّ التوقّعات الدوليّة والإقليميّة تجاه ألمانيا وأدوارها على المستويين قد ارتفعت من بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد؛ إذ تُعد ألمانيا الآن اللاعب الرئيس، والقوّة الأبرز في الاتحاد الأوروبي من حيث القوة الماليّة، وكذلك النفوذ السياسيّ. وقد ترك هذا الواقع ألمانيا باعتبارها الصوت الأهم في الاتحاد الأوروبي، حتى وإن لم يكن لديها حقّاً خيار في ذلك؛ ومن ثم، فإنّ المجتمع الدوليّ سيتابع ألمانيا وأخبار مصالحها التي تنصدر عناوين الأخبار من زاويتين كدولة فردية، وكصوت أساسيّ في الاتحاد الأوروبي. وهذا الواقع يجعل علاقة الاتحاد الأوروبي مع الصين مرهونة بالتعاون الثنائيّ الألمانيّ-الصينيّ كعامل أساسيّ ومحدّد (Kundnani & Parello-Plesner, 2012).

تحديات العلاقات بين الدولتين

تداعيات الصعود الصيني على النظام الدوليّ، ومنافسة الصين للولايات المتحدة الأمريكية لم تخلُ أجواء العلاقات بين ألمانيا والصين - حتى في لحظات تطوّرها - من التحديات. فخلال العقد الماضي كان هناك بعض التحديات التي واجهت العلاقات السياسيّة بين الطرفين؛ فقد أدّى صعود الصين، كقوّة إقليمية وعالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكيّة في مكانتها، إلى إطلاق موجة من الإنذارات للقوى الإقليمية والدوليّة كألمانيا ونظيراتها. ولا ينبع هذا الإنذار والقلق "المتصوّر" من صعود الصين الاقتصاديّ، بل من عواقب هذا الصعود وتداعياتها على شكل النظام الليبراليّ الدوليّ بقيمه وتصوّراته (Ulatowski, 2022). فمن ناحية ألمانيا، فقد اندمجت وتماهت بشكل كامل في هذا النظام، بعد طيّ صفحة تاريخها السابق في أثناء فترة الحكم النازي. وهي كباقي الدول الغربيّة لن ترحّب بفصل النظام الدوليّ عن قيم الليبراليّة ونهجها. ومن ثم؛ فإنّ أيّ محاولة للصين لتصدير قيمها السياسيّة المحافظة إلى الخارج بهدف التأثير على النظام الدوليّ من شأنه أن يثير قلق ألمانيا. وقد أعرب الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجيّة في البوندستاغ نوربرت روتجن، عن جملة تحديات أخرى بين البلدين فيما يتعلّق بسلوك الصين تجاه بحر الصين الجنوبيّ؛ إذ أبدت ألمانيا اهتماماً بهذه المسألة (Ulatowski, 2022). والجدير بالذكر، في تلك المسألة فإنّ الصين تستعرض قواها

العسكرية وتعبّر علانية عن عدم ترددها في استخدام هذه القوة لحماية مصالحها مما قد يزيد من قلق الدول الغربية على الأمن والسلام الإقليمي والدولي.

ومن المهم الإشارة إلى دور نظرية توازن القوى كأداة لشرح الوجه المتغير للنظام الدولي. فمع صعود القوى، إما أن تندمج القوى الصاعدة أو تسعى إلى تغيير النظام الحالي. وبالنسبة إلى عدد من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن هناك أصواتاً مرتفعة ترى أن صعود الصين يهدد النظام العالمي، ويهدد مبادئ الحكم الديمقراطي، والحكم الليبرالي.

ومسألة الصراع والتنافس الأمريكي-الصيني بحد ذاتها خلقت لألمانيا تحدياً في كيفية إدارة علاقاتها وشبكة مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية القوة الليبرالية المهيمنة على هرم النظام الدولي، والقوة الصاعدة بمنظومتها السياسية المختلفة، الصين. ومثال على ما سبق، حين شاركت ألمانيا في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، Asian Infrastructure Investment Bank - البنك الذي قد يؤدي دوراً حيوياً كمؤسسة دولية اقتصادية-وذلك على الرغم من دعوة الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها إلى عدم الانضمام إليه، وفي الوقت نفسه رفضت ألمانيا الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، والشفافية، ومسألة العمالة الأوربية، والجانب البيئي (Ulatowski, 2022). وهنا نلاحظ أن الموقف الألماني يتأرجح بين تحقيق المنفعة والمكسب الاقتصادي، وبين القلق من المخاوف الأمنية التي قد تحملها المشاريع الصينية على النظام الدولي وأمنه وسلامته. فنجد ألمانيا قد أدت دوراً نشطاً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، شكل تحدياً للصين. وتأتي هذه المشاركة النشطة في الوقت الذي تعيد فيه ألمانيا تقييم تعاونها مع الصين مع البحث عن فرص لتتبع شبكة التعاون مع القوى الأخرى في المنطقة، وتحديد تلك التي لا تشكل تهديداً للنظام الليبرالي الحالي.

الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها السياسية والأمنية والاقتصادية على ألمانيا

يأتي التعاون الألماني-الصيني بثمن وتكلفة باهظة، خاصة مع موقف الصين من الحرب الروسية الأوكرانية ودور روسيا في الحرب. وهو الموقف الذي جعل الاتحاد الأوروبي يرفض بشكل قاطع أي صياغة لإستراتيجيات تعاون اقتصادية أو سياسية مع موسكو وبكين. في حين أن الدولة ذات الثقل الأكبر في الاتحاد الأوروبي، لا تتسجم سياستها تجاه موسكو وبكين مع سياسة الاتحاد. فألمانيا استمرت في علاقاتها مع كلتا القوتين بغض النظر عن هو الحزب المسيطر على الحكومة وعلى الرغم من ضم

روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 وكلّ المزاعم المستمرة بانتهاكات حقوق الإنسان في الصين؛ مما يوضّح أنّ مصلحة ألمانيا الوطنية المتزايدة تأتي أولاً قبل مصالح أوروبا وقبل المصلحة الجماعية للاتحاد الأوروبي ودوله.

وما يؤكد الطرح السابق أنه على الرغم من قرار الاتحاد الأوروبي بمنع بيع الأسلحة لروسيا بعد ضمها لشبه الجزيرة، استمرت ألمانيا في بيع الأسلحة والمنتجات العسكرية لموسكو، وبلغ حجم المبيعات من عام 2014-2020 قرابة 122 مليون يورو (Simsek, 2022). وفي عام 2015 دعمت ألمانيا مشروع بناء خط أنابيب نقل الغاز نوردرستريم 2؛ لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا. وقد شكل هذا الدعم الألماني للمشروع صدمة لعدد من دول الاتحاد الأوروبي وكذلك للولايات المتحدة الأمريكية (Fischer, 2016). ومن المهم الإشارة كذلك إلى أن الشركة المسؤولة عن بناء مشروع نوردرستريم 2 - هي شركة غازبروم الروسية المملوكة للدولة؛ مما قد يمنح روسيا مفتاحاً للتحكم في أوروبا من باب الغاز والطاقة. وحتى بعد تجميد ألمانيا العمل في المشروع، وضّحت برلين أن أسباب إيقاف العمل هي أسباب قانونية تتعلق بتسجيل المشروع ككيان قانوني في ألمانيا، ولعل ذلك محاولة من الحكومة الألمانية تجنب أخذ موقف متشدد من موسكو قد يضر في مصالحها ويوقف المشروع إلى الأبد (Marsh & Chambers, 2022). ومن جهة أخرى على الرغم من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بأمن الغاز لعام 2010 ولعام 2014 الهادفة إلى تنويع المصادر - لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي - فإن اعتماد برلين على الغاز الروسي قد ارتفع من 45% إلى 55% من بعد عام 2014 (Umbach, 2022). وما سبق يوضّح مواصلة ألمانيا لتحقيق مصالحها الوطنية بعيداً عن قرارات الاتحاد الأوروبي وموقفها من موسكو، مما وضع مصداقية برلين الدبلوماسية على المحك مع عدد من الدول الأوروبية.

والجدير بالملاحظة، أنّ بكين اتبعت الخطاب والتوجّه الغربيّ الأوروبي نفسه الرافض لتهديد روسيا باستخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا (Connolly, 2022)؛ مما يطرح تساؤلاً عن مدى التناقض بين السياسة الصينية وسياسة أوروبا وحقيقة هذا التناقض فيما يتعلّق بالقضايا التي تمثل تهديداً صارخاً وصريحاً لاستقرار النظام الدوليّ.

تأثيرات البيئة الداخلية الألمانية على صنع القرار الخارجي تجاه الصين

من الممكن القول إنّ ألمانيا تواجه حالياً حالة من الانقسام على المستوى الداخليّ فيما يتعلّق بمواقفها تجاه الصين، مع تلقيها موجة انتقادات من القوى الغربية. فقد

خرج عدد من التصريحات السياسية من قبل الحكومة الحالية توضّح نية ألمانيا في تقليل اعتمادها اقتصادياً وتجارياً على الصين، محاولةً منها لحماية استقرارها الاقتصادي وتضامناً مع الموقف المحلي. وفي ذلك محاولة من الطرف الألماني أن يتعلّم من درس اعتماده الكبير على إمدادات روسيا للغاز (DW, 2022). وفيما يتعلّق بتحرير الاقتصاد الألماني المطلق عن الاعتماد على التتين الصيني، ينظر الكثير من الأكاديميين بعين الشك إلى إمكانية تطبيق ذلك واقعياً، خاصّة أن بكين حتى خلال جائحة كورونا أثبتت قدرتها على التأقلم في المواقف الحرجة، وحافظت على دورها الاقتصادي عالمياً وإمكاناتها في تلبية حاجة الاقتصاد الدولي (Ugaz and Sun, 2020).

القسم الخامس

وجدت الدراسة ما يأتي:

1 - يُعدُّ الاعتماد والتبادل الاقتصادي حجر الزاوية في العلاقات الألمانية-الصينية، كما يُعدُّ الركيزة الأهم في العلاقات الأوروبية-الصينية. وتشكّل الصين الشريك التجاريّ الأهم لبرلين حالياً. وبكين كذلك أحد أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي. ويُعدُّ ارتباط ألمانيا بالصين اقتصادياً ارتباطاً عضوياً مُصلحاً يُخدم ويُحقّق مصالح برلين الوطنية. من جانب آخر يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على ألمانيا تجارياً واقتصادياً. وسبق أن أوضحنا أن ألمانيا تعتمد بشكل كبير على علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين؛ مما يجعل الاتحاد الأوروبي معتمداً ومرتبّطاً -سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة- ارتباطاً كبيراً بالصين؛ إذ تدور برلين وعواصم دول الاتحاد الأوروبي في حلقة اعتماد وارتباط اقتصادي مستمر ومتواصل مع بكين.

2 - حرصت الحكومات الألمانية بمختلف أطرافها وتوجّهاتها على علاقات مستمرة ومتوازنة مع التتين الصيني، وفي حالات الشدّ والجذب ما بين الاتحاد الأوروبي والصين نزعّت ألمانيا إلى جعل مصلحتها الوطنية هي البوصلة التي تُحدّد طرق وكيفية التعامل مع تلك الحالات. وهنا نجد كيف يمكن للدول التي تتضوي تحت تكتلات إقليمية أن تُقدم مصالحها الوطنية قبل مصلحة التكتل الإقليمي، وتُعلي من مكانة هذه المصالح، وتسلك مساراً خاصاً فيها قد لا يلتقي مع مسار التكتل الإقليمي؛ وذلك لغرض تحقيق جُملة أهدافها الوطنية.

3 - على الرغم من تصاعد نبرة الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا حقوق الإنسان ولا سيّما تلك المتعلقة بملف الإيغور-الأقليّة المسلمة- في إقليم شينجيانغ في الصين، فإنّ البيانات والأرقام الإحصائية تُشير إلى استمرار تصاعد التعاون والتبادل الاقتصادي ما بين

ألمانيا والصين، وكذلك بين الاتحاد الأوروبي ككل والصين؛ مما يُشير إلى محدودية تأثير مثل هذه الملفات والقضايا على التعاون بين الكيانات المذكورة سابقاً. وذلك يدل على أن الدول في سبيل إدارة مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية لا تُمانع في التعايش بل الانسجام مع حالة التناقضات، فموقف الاتحاد الأوروبي ودوله من الصين فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان لا ينسجم مع حجم العلاقات الاقتصادية المتزايدة مع بكين بل مع رغبات هذه الدول في تحقيق المزيد من المكاسب والمنافع الاقتصادية عبر هذه العلاقات.

الخاتمة

تُعدُّ المصلحة الوطنية المحرِّك الأساسي للعلاقات الألمانية-الصينية، وفي حالات التعارض بين هذه المصلحة الوطنية وسياسات الاتحاد الأوروبي لا تتوانى برلين عن اتخاذ مواقف تصبُّ في تحقيق مصلحتها وتعزيزها وتحديدًا الاقتصادية منها كما تبين في هذه الدراسة.

وأما فيما يتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان؛ فليس لتلك السياسات ذلك الأثر السلبي المتصور على سير العلاقات الألمانية-الصينية وتطورها، بل حتى على العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي والصين؛ إذ ترتبط دول الاتحاد الأوروبي، وخاصةً ألمانيا التي تستحوذ على حصة الأسد في التجارة البينية والتبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي، بعلاقات اقتصادية قوية مع الصين، وتُمثل الأخيرة الشريك الأهم لألمانيا، ومن منظور واقعي فإنه من المتوقع أن تستمر تلك العلاقات في النمو على الرغم من قلق الاتحاد الأوروبي من تزايد نفوذ الصين في القارة الأوروبية.

وعن قدرة ألمانيا بوجه خاص والاتحاد الأوروبي بوجه عام على إيجاد من يحل محل الصين ويضاهي أهميتها اقتصادياً، فمن الواضح أن الصين تبقى الشريك التجاري الأهم لألمانيا، وألمانيا الشريك التجاري الأهم فيما يتعلق بالتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي، بل تُعد الدولة الأكثر تأثيراً في الاتحاد، وهذه الحلقة المتصلة من الاعتماد التجاري بين ألمانيا والصين من جهة، وألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، تعني أنه حتى الاتحاد الأوروبي كتكتل يعتمد بصورة مباشرة وغير مباشرة على الصين، وعليه؛ من الصعب على ألمانيا خاصة، ودول الاتحاد الأوروبي عامة، أن تجد من يحل مكانة الصين اقتصادياً، على الرغم من كل تلك التصريحات السياسية التي تصدر عن عناوين الصحف الأوروبية بضرورة التآني والتروّي وأخذ الحيطة والحذر الشديد عند التعامل مع الصين، وأهمية البحث عن بديل يحل مكانة التين الصيني الاقتصادي.

ملحق 1

واردات دول الاتحاد الأوروبي من الصين

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
9.337.048	29.327.493	2.556.899	1.219.420	508.996	35.412.563	9.802.666	2.106.081	7.765.347
11.626.200	20.732.307	1.784.011	1.213.404	513.755	31.037.334	7.534.801	1.653.538	6.149.291
10.998.301	18.834.735	1.703.728	804.121	461.258	28.337.633	7.030.520	1.513.061	5.494.261
10.755.898	18.072.233	1.557.789	952.398	459.731	26.052.061	7.197.566	1.669.652	5.446.326
9.526.904	17.139.799	1.253.643	777.790	665.916	20.498.182	6.751.359	1.476.718	5.123.198
8.779.585	16.304.783	1.150.823	645.481	605.185	17.648.830	6.435.820	1.300.507	4.456.431
8.755.838	16.483.939	1.070.873	578.391	381.601	18.998.267	6.375.316	1.262.876	4.368.658
9.625.580	18.086.994	1.147.400	588.802	792.061	17.426.277	7.113.521	1.506.153	4.950.628
النمسا	باجيكا	بلغاريا	كرواتيا	قبرص	الجمهورية التشيكية	الدنمارك	أستونيا	فنلندا

تابع / ملحق 1

واردات دول الاتحاد الأوروبي من الصين

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
75.424.971	64.429.489	59.613.001	60.424.550	56.342.886	51.836.958	52.590.552	57.201.982	فرنسا
167.325.842	134.141.333	123.165.529	125.101.066	115.183.864	104.014.508	101.946.561	107.580.164	ألمانيا
5.924.662	4.275.097	4.546.496	4.241.221	3.070.606	3.194.687	2.831.346	3.313.758	اليونان
9.817.198	9.017.060	7.157.898	6.377.348	5.291.355	4.866.966	4.776.877	5.140.097	هونغاريا
8.280.571	4.900.702	4.054.773	4.252.385	3.356.993	4.579.105	4.766.005	4.500.699	أيرلندا
45.544.304	36.842.102	35.449.437	36.510.901	32.153.346	30.251.449	31.315.522	33.305.149	إيطاليا
1.016.932	725.069	570.676	577.823	498.131	444.784	460.768	468.103	لاتفيا
1.855.109	1.336.896	1.039.964	1.009.314	929.396	784.257	806.016	884.212	ليتوانيا
759.644	679.899	658.564	623.643	524.054	472.219	433.579	514.021	لوكسمبورغ

تابع / ملحق 1

واردات دول الاتحاد الأوروبي من الصين

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
361.955	414.667	286.046	250.453	192.307	224.416	240.919	195.881	مالطا
63.425.644	51.227.906	48.168.518	46.276.605	40.790.609	35.979.810	35.955.086	47.037.454	هولندا
49.662.974	36.790.015	30.414.556	30.972.444	26.474.287	23.447.667	22.380.369	22.992.572	بولندا
4.664.977	3.505.544	3.306.270	3.002.831	2.318.106	2.012.900	1.971.045	2.123.608	البرتغال
6.378.604	5.744.772	5.094.577	5.210.996	4.252.802	3.818.301	3.205.017	3.149.705	رومانيا
7.438.305	5.732.723	5.784.117	5.544.695	6.106.804	6.344.740	6.464.427	6.674.067	سلوفاكيا
6.479.914	2.675.758	2.335.422	2.259.723	1.966.644	1.740.524	1.669.105	1.725.121	سلوفينيا
41.200.348	33.510.178	32.639.038	31.797.407	29.159.462	26.378.797	26.242.883	26.485.813	إسبانيا
12.802.809	9.248.034	9.665.745	9.059.115	8.401.806	7.876.689	8.216.407	8.695.062	السويد

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات comtradeplus.un.org

المراجع

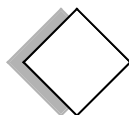
- أفندي، نذيرة. (1995). أوروبا والطريق إلى الوحدة. *السياسة الدولية*. 31 (121)، 119-122.
- الجريدة. (2013). ... واتفاق مع أوروبا بشأن واردات الألواح الشمسية. استرجع من <https://www.aljarida.com/articles/1462252331127965300>
- الجزيرة. (2023). وزير المالية الألماني يحذر من الانفصال السريع عن السوق الصينية. استرجع من <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/22/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86>
- محمد، نديم. (2019). أثر العلاقات الألمانية-الفرنسية في الاتحاد الأوروبي وصنع قراره (1990-2009). *مجلة كلية التربية*. جامعة واسط، 217-244.
- وهبان، أحمد. (2016). النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنتاؤ إلى ميرشايمر: دراسة تفويمية. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*. 1 (2)، 9-68.
- Anadolu Agency. (2014). Germany, China seal strategic partnership. Retrieved from <https://www.aa.com.tr/en/world/germany-china-seal-strategic-partnership/171184>.
- Baur, A., & Flach, L. (2022). German-Chinese trade relations: How dependent is the German economy on China?. *Econpol Europe*. Report. Retrieved from https://www.econpol.eu/sites/default/files/2022-06/EconPol-PolicyReport_38.pdf.
- Bundestag Archives. (2021). Continuing dialogue and expanding cooperation: Joint efforts to contain the COVID-19 pandemic, cooperation on environmental protection and climate action, and cooperation arrangements in other areas – these were the main focuses of the 6th Sino-German government consultations. Human rights were also discussed. Retrieved from: <https://www.bundesregierung.de/breg-en/service/archive/germany-china-1898824>
- Cabestan, P. (2001). France's Taiwan policy: A case of shopkeeper diplomacy. Paper presented at the International Conference "The Role of France and Germany in Sino-European Relations" organised by the French Centre for Research on Contemporary China and the Europe-China Centre, Department of Government and International Studies, Hong Kong Baptist University, 22-23 June.

- CHINA. (n.d.). *HISTORICAL DATA*. Retrieved from <https://oec.world/en/profile/country/chn?depthSelector1=HS2Depth>
- ChinaDaily. (2014). China, Germany establish comprehensive strategic partnership. Retrieved from: http://www.chinadaily.com.cn/world/2014xivisiteu/2014-03/29/content_17388735.htm
- Chung, L. (2022). Lithuania defies Beijing's anger and names new envoy to Taiwan. South China Morning Post. Retrieved from https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3189386/lithuania-defies-beijings-anger-and-names-new-envoy-taiwan?module=perpetual_scroll_0&pgtype=article&campaign=3189386
- Connolly, K. (2022). "Xi Jinping tells Olaf Scholz of the need for greater cooperation during 'times of change and turmoil'". *The Guardian*. Retrieved from <https://www.theguardian.com/world/2022/nov/04/scholz-china-germany-visit-lets-work-together-says-xi>
- CRS. (2023). Congressional Research Service (CRS). Retrieved from <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS21372>
- Donnelly, J. (2000). *Realism and international relations*. (Cambridge: Cambridge University Press).
- Dougherty, J., Pfltzgraff, R. (2001). *Contending theories of international relations: A comprehensive survey*. (New York: Longman).
- DW. (2022). Germany seeks less China reliance after Russia 'mistake'. Retrieved from: <https://www.dw.com/en/germany-seeks-less-china-reliance-after-russia-mistake/a-63848899>
- Ekman, A., & Seaman, J. (2015). France and China: A not so 'special' relationship. In *Mapping Europe-China Relations: A Bottom-Up Approach*. Edited by Mikko HUOTARI [et al]. The European Think-tank Network on China (ETNC) report.
- European External Action Service. (2017a). Remarks by the high representative Mogherini following the 7th EU-China strategic dialogue European External Action Service, Brussels.
- EUROPEAN UNION. (n.d.). *EUROPEAN UNION*. Retrieved from https://oec.world/en/profile/international_organization/european-union
- Fischer, S. (2016). *Nord Stream 2: Trust in Europe. Policy Perspectives*. 4:4, 104.
- Germany. (n.d.). *Germany*. Retrieved from: <https://oec.world/en/profile/country/deu>
- German Chamber of Commerce in China. (2019). German Business in China - Business Confidence survey.

- HISTORICAL DATA. (n.d.). *Germany*. Retrieved from <https://oec.world/en/profile/country/deu?depthSelector1=HS2Depth>
- Huntoon, L. (1998). Immigration to Spain: Implications for a Unified European Union Immigration Policy. *International Migration Review*. 32:2, 0423-0450.
- Karppanen, A. (2022). Germany and the EU's China Policy: Missing in Action? The Diplomat. Retrieved from <https://thediplomat.com/2022/10/germany-and-the-eus-china-policy-missing-in-action/>
- Keohane, R. & Nye, J. (2012). *Power and Interdependence*. Pearson Education Inc: Glenview, IL. Fourth Ed.
- Kundnani, H., & Parello-Plesner, J. (2012). China and Germany: Why the Emerging Special Relationship Matters for Europe. Policy Brief. European Council on Foreign Relations. Retrieved from https://www.files.ethz.ch/isn/173460/ECFR55_CHINA_GERMANY_BRIEF_AW.pdf.
- Ma, G., & McCauley, R. (2013). Global and euro imbalances: China and Germany. Bank for International Settlements. Retrieved from <https://www.bis.org/publ/work424.pdf>
- Maddock, T. (2022). Stagnation in EU-China Economic Relations—What comes next? European Institute for Asian Studies (EIAS). Retrieved from <https://eias.org/publications/op-ed/stagnation-in-eu-china-economic-relations-what-comes-next/>
- Marsh, S., & Chambers, M. (2022). Germany freezes Nord Stream 2 gas project as Ukraine crisis deepens. Reuters. Retrieved from: <https://www.reuters.com/business/energy/germanys-scholz-halts-nord-stream-2-certification-2022-02-22/>
- Matthews, A. (2018). The EU's Common Agricultural Policy Post 2020: Directions of Change and Potential Trade and Market Effects. International Centre for Trade and Sustainable Development. Retrieved from: https://www.researchgate.net/profile/Alan-Matthews-4/publication/329075466_The_EU's_Common_Agricultural_Policy_Post_2020_Directions_of_Change_and_Potential_Trade_and_Market_Effects_Geneva_International_Centre_for_Trade_and_Sustainable_Development/links/5bf466e7a6fdcc3a8de46987/The-EUs-Common-Agricultural-Policy-Post-2020-Directions-of-Change-and-Potential-Trade-and-Market-Effects-Geneva-International-Centre-for-Trade-and-Sustainable-Development.pdf
- Parry, M. (2021). *Chinese counter-sanctions on EU targets*. European Parliamentary Research Service. Retrieved from [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2021/690617/EPRS_ATA\(2021\)690617_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2021/690617/EPRS_ATA(2021)690617_EN.pdf)

- Pongratz, B. et al. (2022). Germany: Politics trying to break free from the narrative of economic dependence. In *Dependence in Europe's Relations with China – weighing perceptions and reality*. Edited by John. Seaman [et al]. European Think-tank Network on China. Retrieved from https://meric.org/sites/default/files/2022-04/etnc_2022_report.pdf.
- Rana, W. (2015). Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts. *International Journal of Business & Social Science*, 6 (2), 290-297.
- Schnellbach, C., & Man, J. (2015). *Germany and China: Embracing a different kind of partnership?*. Center for Applied Policy Research. Working Paper. Retrieved from https://www.cap-lmu.de/download/2015/CAP-WP_German-China-Policy-Sep2015.pdf
- Sheahan, M. (2022). EU warned Germany against approving Chinese investment in port–Handelsblatt. Reuters. Retrieved from <https://www.reuters.com/world/europe/eu-warned-germany-against-approving-chinese-investment-hamburg-port-handelsblatt-2022-10-21/>
- Simsek, A. (2022). Germany exported military equipment to Russia despite embargo: Report: \$134 million worth of military equipment shipped between 2014 and 2020, despite EU sanctions on Russia, according to local media. Andalu Agency. Retrieved from: <https://www.aa.com.tr/en/europe/germany-exported-military-equipment-to-russia-despite-embargo-report/2539421>
- Smith, M. (2004). Toward a theory of EU foreign policy-making: multi-level governance, domestic politics, and national adaptation to Europe's common foreign and security policy. *Journal of European Public Policy*. 11:4, 740-758.
- True, J. (2005). *Feminism. In Theories of International Relations*. Edited by Scott Burchill [et al]. 3rd Edition. (New York: Palgrave Macmillan).
- Ugaz, P., & Sun, S. (2020). *Case Study: China's Trade Facilitation Responses to the COVID-19 Pandemic*. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Retrieved from <https://unctad.org/news/case-study-chinas-trade-facilitation-responses-covid-19-pandemic>
- Ulatowski, R. (2022). “Germany in the Indo-Pacific region: strengthening the liberal order and regional security”. *International Affairs*. 98(2), 383-402.
- Umbach, F. (2022). Risks and requirements for German gas and energy policy: Berlin is looking past the immediate energy crisis to reduce Germany's dependence on Russian gas. Geopolitical Intelligence Services. Retrieved from: <https://www.gisreportsonline.com/r/german-gas-policy/>

- United Nations. (n.d.). COMTRADE Plus. Retrieved from <https://comtradeplus.un.org>
- Von Hauß, L. (2019). Towards a new quality of cooperation? The EU, China, and Central Asian Security in a Multipolar Age. *Asia Europe Journal*. 17,195-210.
- Waltz, K. (1979). *Theory of international politics*. (Reading, Mass: Addison-Wesley Publishing Co).
- Weske, S. (2007). *The Role of France and Germany in EU-China Relations*. EU-China European Studies Centres Programme. Working Paper. Retrieved from http://www.cap.lmu.de/download/2007/2007_eu-china_weske.pdf.
- WTO. (2022). *WTO STATS*. Retrieved from WORLD TRADE ORGANIZATION: <https://stats.wto.org/>
- Zhang, Z. (2016). A narrative future for Europe-China economic relations after the financial crisis. *Global Media & China*. 1 (1-2), 49-69.



للاستشهاد

الشعبي، نورة، والمطيري، سارة، والشمالي، فهد. (2025). العلاقات الألمانية-الصينية: دوافع المصلحة الوطنية وإشكاليات سياسة الاتحاد الأوروبي الموحدة. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 53(2)، 195-233.

To Cite:

Shuaibi, N., Almutairi, S., & Alshemali, F. (2025). Sino-German ties: National interest motives and unified EU policy complexities. *Journal of the Social Sciences*, 53(2), 195-233.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Sino-German Ties: National Interest Motives and Unified EU Policy Complexities

Nourah Shuaibi - Sarah Almutairi - Fahad Alshemali

University
of Kuwait

Academic
Publication Council



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

Vol. 52 - No. 2

2025